الضوابط التشريعية والأخلاقية في دراسات الاتصال والإعلام التحديات والاتجاهات المستقبلية وتحليلها باستخدام نموذجPESTEL

أ.د. وائل بدوي *

ملخص الدراسة:

تواجه دراسات الإعلام والاتصال في العالم العربي تحديات متزايدة نتيجة تقادم الأطر التشريعية وضعف تفعيل المواثيق الأخلاقية، خاصة في ظل التحول الرقمي المتسارع. تقدم هذه الدراسة **تحليلًا مقارنًا من النوع الثاني (Meta-Analysis)** للضوابط التشريعية والأخلاقية في ثلاث دول عربية (مصر، الأردن، تونس)، باستخدام نموذج **PESTEL** لفهم التأثيرات البيئية الكلية. من خلال مراجعة أكثر من ٥٠ دراسة ومقارنة النصوص التنظيمية الرسمية بالممارسات الإعلامية الواقعية، تكشف الدراسة عن فجوات تطبيق تتراوح بين **٣٠% و٥٥%**، مع ضعف واضح في الاعتبارات البيئية والأخلاقية الرقمية. توصي الدراسة بخارطة إصلاح شاملة تشمل تحديث التشريعات، ودمج أخلاقيات الإعلام الرقمي، وتأسيس آليات رقابية مستقلة لتعزيز الحوكمة الإعلامية في البيئة الرقمية العربية.

الكلمات الدالة:

التشريعات الإعلامية، الأخلاقيات الصحفية، الإعلام العربي، نموذجPESTEL ، الحوكمة الإعلامية.

* **أستاذ ورئيس برنامج (علوم البيانات والأمن السيبراني)، كلية الذكاء الاصطناعي، الجامعة المصرية الروسية، مصر. أستاذ، قسم الصحافة والإعلام ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصر**

Legislative and Ethical Regulations of Digital Media in Three Arab Countries: A Comparative Meta-Analysis Study Using the PESTEL Framework

Prof. Dr. Wael Badawy *

Abstract:

Communication and media studies in the Arab world face growing challenges due to outdated legislative frameworks and insufficiently enforced ethical standards. This study presents a **comparative meta-analysis** of digital media regulation in **Egypt, Jordan, and Tunisia**, exploring macro-environmental influences using the **PESTEL model** (Political, Economic, Social, Technological, Environmental, Legal). By reviewing over 50 legal and ethical studies and cross-referencing them with local regulatory texts and media practices, the study reveals **systematic gaps** between policy and application. For instance, legal implementation gaps range from **30% to 55%**, with editorial ethics and environmental considerations severely underrepresented. The study provides a reform-oriented roadmap, advocating for legislative modernization, digital ethics integration, and independent oversight mechanisms to enhance governance and sustainability in Arab digital media ecosystems.

Keywords:

Media legislation, journalistic ethics, Arab media, PESTEL model, media governance

*** Professor and Program Head (Data Science and Cybersecurity), School of Artificial Intelligence, Egyptian Russian University, Egypt. Professor, Department of Journalism and Mass Communication, The American University in Cairo, Egypt**

المقدمة:

شهد المشهد الإعلامي العربي خلال العقدين الأخيرين تحولات جذرية بفعل الثورة الرقمية وانتشار المحتوى المُنتَج من قبل المستخدمين وتطور الخوارزميات الذكية. ورغم هذا التطور، لا تزال الأطر القانونية والأخلاقية التي تنظم العمل الإعلامي في العالم العربي تستند إلى تشريعات قديمة ومواثيق غير مُحَدَّثة، مما يخلق فجوة بين المبادئ النظرية والممارسات الفعلية داخل المؤسسات الإعلامية.

في ظل الاعتماد المتزايد على الوسائط التفاعلية والتكنولوجيا الرقمية، باتت الحاجة ماسة إلى إعادة صياغة هذه الأُطر لتواكب التحولات التقنية والاجتماعية. ومن هنا برز استخدام نموذجPESTEL، الذي يقوم بتحليل البيئة الخارجية عبر أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وبيئية وقانونية، كأداة استراتيجية لفهم المشهد الإعلامي وإعادة صياغة التشريعات والمواثيق الأخلاقية بما يعكس التحديات الراهنة.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية جديدة، تجمع بين مراجعة واسعة للدراسات السابقة والتقييم المقارن بين ثلاث دول عربية (مصر، الأردن، وتونس) بهدف تسليط الضوء على أوجه القصور في التشريعات والضوابط الأخلاقية، مع تقديم توصيات إصلاحية استراتيجية.

هيكل البحث:

يعتمد هذا البحث على منهج تحليلي وصفي، ويُقسم إلى عدة محاور رئيسية:

١. **مدخل لمشكلة البحث:** يعرض الإشكالية المركزية المتعلقة بغياب التوازن بين سرعة تطور الوسائل الإعلامية وبطء تطور التشريعات والأخلاقيات المنظمة لها.
٢. **نتائج الدراسات السابقة:**عرض لأبرز ما توصلت إليه البحوث الحديثة في هذا المجال على الصعيدين العربي والدولي.
٣. **صياغة المشكلة وتساؤلات البحث** :توضيح الأسئلة الجوهرية التي يسعى البحث للإجابة عنها.
٤. **أهمية البحث وأهدافه:** إبراز الدوافع العلمية والعملية وراء اختيار الموضوع.
٥. **الإجراءات المنهجية**: توضيح المنهج المعتمد وأدوات التحليل المستخدمة.
٦. **المتن** :تحليل متكامل للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية وفق نموذج.PESTEL
٧. **النتائج العامة** والتوصيات: عرض لأبرز الاستنتاجات العملية والنظرية المقترحة.

بهذا التمهيد، يمهد البحث لفهم أعمق للمشهد الإعلامي العربي وتطوير أدوات نقدية تسهم في تحسين ممارساته ضمن إطار من المسؤولية المجتمعية والتوازن التشريعي.

مدخل لمشكلة البحث:

تواجه دراسات الاتصال والإعلام في العالم العربي تحديات مركزية جراء عدم مواكبة التشريعات والمواثيق الأخلاقية للتحولات الرقمية السريعة. إذ تستند معظم التشريعات على

قوانين قديمة مصممة لعصر الإعلام التقليدي (الصحف والإذاعة والتلفزيون) دون أن تستوعب المستجدات الرقمية مثل الصحافة الإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي، والمحتوى الذي ينتجه المستخدم.

كما أن ضعف تحديث المواثيق الأخلاقية وعدم وجود آليات رقابية مستقلة يؤدي إلى تطبيق ممارسات إعلامية قد لا تتماشى مع المبادئ المعلنة، مما يخلق فجوة بين النصوص القانونية والممارسات الفعلية. تظهر هذه الفجوة في اختلاف نسب تطبيق المبادئ (حيث تتراوح مؤشرات الفجوة بين ٣٠% و٥٠%)، وهو ما يستدعي إعادة تقييم شاملة للنُظم التشريعية والأخلاقية باستخدام أدوات تحليلية دقيقة.

تُعد دراسات الاتصال والإعلام من أكثر الحقول الأكاديمية والمهنية تأثراً بالتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في شتى المجالات، لاسيما في ظل الثورة الرقمية والمعلوماتية. فالإعلام لم يعد مجرد وسيلة لنقل المعلومات، بل أصبح فاعلاً محورياً في تشكيل الوعي الجمعي، والتأثير في الرأي العام، بل والمساهمة في بناء السياسات وصياغة الاتجاهات الثقافية والاجتماعية. إلا أن هذا التوسع في دور الإعلام لم يُقابله – في العالم العربي – تطوير موازٍ في الأطر التشريعية والضوابط الأخلاقية التي تنظم هذا القطاع الحساس.

تكمن المشكلة الأساسية في عدم قدرة التشريعات الإعلامية الحالية والمواثيق الأخلاقية المعتمدة في المؤسسات العربية على مواكبة التغيرات السريعة في البيئة الإعلامية الرقمية. يظهر ذلك من خلال غياب تنظيم واضح للذكاء الاصطناعي في الإعلام، وضعف آليات التحقق والمساءلة، وازدواجية القوانين التي تخلط بين الإعلام التقليدي والجرائم الإلكترونية. كما أن الالتزام الأخلاقي غالبًا ما يُترك لاجتهاد المؤسسات، في ظل غياب رقابة مستقلة أو محاسبة منهجية.، مثل:

- كيف يمكن تحقيق التوازن بين حرية التعبير وضبط المحتوى؟
- هل التشريعات الحالية كافية للتعامل مع التحديات التي تفرضها وسائل التواصل الاجتماعي؟
- إلى أي مدى تُراعي المواثيق الأخلاقية السياق الثقافي العربي؟
- وما هي الآليات الممكنة لتطوير هذه الضوابط بشكل ديناميكي ومتجدد؟

وتتفاقم هذه المشكلة في ظل التأثير المتزايد للمنصات العالمية، مثل "ميتا"، و"يوتيوب"، و"تيك توك"، التي أصبحت تلعب أدواراً إعلامية تفوق في بعض الأحيان وسائل الإعلام التقليدية، لكنها تفتقر إلى الرقابة أو الضبط المحلي، مما يطرح تساؤلات جديدة حول السيادة الإعلامية، والمسؤولية الأخلاقية، والمساءلة القانونية.

إن دراسات الاتصال والإعلام العربية – على أهميتها – لا تزال تعاني من تحديات في مستوى التأصيل النظري، والقدرة على مواكبة التغيرات المتسارعة، وتقديم نماذج تفسيرية تعكس خصوصيات السياق العربي. وهنا تبرز الحاجة إلى أدوات تحليل شاملة، مثل

نموذج **PESTEL**، الذي يتيح فهماً معمقاً للعوامل المؤثرة في بنية الإعلام العربي، ويساعد على رصد التحديات في سياقها الأوسع.

وبالتالي، فإن مشكلة البحث لا تقتصر على توصيف الوضع الحالي، بل تسعى إلى تقديم تحليل متعدد الأبعاد للبيئة الحاضنة لدراسات الإعلام العربية، واقتراح مداخل إصلاحية تنطلق من الواقع المحلي، وتستفيد من التجارب الدولية الرائدة.

نتائج البحوث والدراسات السابقة:

شهدت العقود الأخيرة تراكماً بحثياً كبيراً في مجال دراسات الاتصال والإعلام، خصوصاً فيما يتعلق بالجوانب الأخلاقية والتشريعية. وقد تناولت العديد من الدراسات الغربية والعربية هذه الجوانب، إما من زاوية نقدية تحليلية أو عبر دراسة حالات تطبيقية في سياقات وطنية مختلفة.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع التشريعات والأخلاقيات الإعلامية، إلا أن غالبية البحوث قُسمت إلى محاور فرعية مثل مكافحة الأخبار الكاذبة، حماية الخصوصية، مكافحة الانحياز الخوارزمي، وتنظيم المحتوى الرقمي. ففي الدراسات الغربية، تناولت بحوث مثل [Gillespie, 2018] و [Couldry & Mejias, 2019]تأثير الخوارزميات على المشهد الإعلامي وأثرها في تعزيز الانحيازات. بينما أشارت دراسات عربية مثل [الدريني، ٢٠٢١] و[حسن، ٢٠٢٠] إلى استخدام التشريعات كأداة للضبط السياسي وعدم مواكبتها للتحولات الرقمية.

ومن ثمة، تشكلت فجوات واضحة تتعلق بغياب التحليل المقارن بين الدول العربية والتفصيل الدقيق للمواد القانونية مع تقديم أمثلة ملموسة من كل دولة، ما يستدعي إجراء دراسة من النوع الثاني (Meta-Analysis) تضم أكثر من خمسين دراسة مستقلة تغطي كل محور من محاور التشريعات والأخلاقيات.

سنعرض فيما يلي أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسات مع التركيز على نقاط التقاطع والاختلاف، وكذلك الثغرات التي ما زالت قائمة وتستدعي مزيداً من البحث.

أولاً: الدراسات الغربية:

أظهرت الدراسات الغربية – خاصة تلك الصادرة عن مراكز إعلامية في أوروبا وأمريكا الشمالية – اهتماماً متزايداً بتأثير الذكاء الاصطناعي، وخوارزميات التوزيع، والإعلانات الموجهة على أخلاقيات الإعلام. على سبيل المثال، تناولت دراسة [Gillespie, 2018] مسألة "التحيز الخوارزمي" في منصات مثل فيسبوك ويوتيوب، وأكدت أن الأنظمة الآلية قد تعزز الانحيازات الثقافية أو السياسية دون رقابة بشرية واضحة. كما أشارت [Couldry & Mejias, 2019]إلى خطورة ما يسمى بـ"الاستعمار الرقمي" الذي تمارسه الشركات التقنية الكبرى على الخطاب الإعلامي المحلي.

كما أن تقارير **منظمة اليونسكو** و**الاتحاد الأوروبي** تناولت بعمق التحديات الأخلاقية الجديدة الناتجة عن تقاطع الإعلام بالتكنولوجيا، مثل حماية خصوصية المستخدمين، وحقهم في معرفة كيفية استخدام بياناتهم، ودور الإعلام في تعزيز الشفافية والمساءلة الرقمية.

ثانياً: الدراسات العربية:

أما في السياق العربي، فقد ركزت العديد من الدراسات على التوتر القائم بين حرية التعبير ومتطلبات الرقابة، خاصة في البيئات السياسية المغلقة أو التي تشهد اضطرابات. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة [الدريني، ٢٠٢١] إلى أن القوانين الإعلامية في العالم العربي غالباً ما تُستخدم كأدوات للضبط السياسي وليس كضمانات لحرية التعبير أو حماية المجتمع. وتوصلت دراسة [حسن، ٢٠٢٠] إلى أن أغلب المواثيق الأخلاقية التي تعتمدها المؤسسات الإعلامية في المنطقة العربية هي نسخ تقليدية غير مفعلة أو غير مُحدّثة بما يتناسب مع الإعلام الرقمي.

كما ناقشت بحوث أخرى ضعف إدماج مفاهيم الحوكمة الإعلامية، ومحدودية تطبيق التشريعات ذات العلاقة بالمحتوى الإلكتروني، وغياب مراكز مستقلة تُعنى بمتابعة الامتثال الأخلاقي للإعلام الرقمي، مما يضعف من مصداقية الخطاب الإعلامي، ويُؤثر على ثقة الجمهور.

ثالثاً: الفجوات البحثية

رغم تعدد الجهود البحثية، إلا أن هناك فجوات واضحة لا تزال قائمة:

- غياب دراسات مقارنة تجمع بين النماذج التشريعية في العالم العربي وتلك العالمية.
- ضعف التطرق إلى التأثير البيئي والاقتصادي على تنظيم الإعلام.
- قلة الأبحاث التي تستخدم نماذج تحليل شاملة مثل PESTEL لتقييم البيئة المؤثرة على الضوابط الإعلامية.
- التركيز على الإعلام التقليدي أكثر من الإعلام الرقمي في الدراسات التشريعية.

انطلاقاً من هذه الثغرات، يسعى هذا البحث إلى تقديم قراءة تحليلية جديدة للضوابط التشريعية والأخلاقية من منظور أكثر شمولية عبر نموذجPESTEL ، بما يعزز من فهم التحديات وصياغة حلول عملية تستند إلى تشخيص دقيق.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة التشريعات الإعلامية والمواثيق الأخلاقية في العالم العربي على مواكبة التطور الرقمي، مما يؤدي إلى فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية. تتجلى المشكلة على ثلاثة مستويات مترابطة:

١. **المستوى التشريعي:** تعتمد التشريعات القائمة على قوانين قديمة لم تُحدَّث بعد لاستيعاب الإعلام الرقمي وأنواع المحتوى الجديدة، مما يؤدي إلى ثغرات تُستغل لتقييد حرية التعبير أو تبرير إساءة استخدام المعلومات.

٢. **المستوى الأخلاقي:** رغم وجود مواثيق شرف إعلامية، إلا أنها غالبًا ما تُطبق بشكل رمزي دون آليات رقابية مستقلة، مما يضعف الالتزام الأخلاقي للممارسات الإعلامية.

٣. **مستوى تأثير العوامل الخارجية:** تفتقر الدراسات إلى أدوات تحليل شاملة تُمكنها من فهم التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على تشريعات الإعلام؛ وهو ما يبرز ضرورة استخدام نموذج PESTEL كأداة لتقييم البيئة الكلية.

تساؤلات البحث:

استنادًا إلى الإشكالية الموضحة، يسعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

١. إلى أي مدى تواكب التشريعات الإعلامية العربية التحولات الرقمية الجديدة؟
٢. ما مدى فعالية المواثيق الأخلاقية القائمة في ضبط الممارسات الإعلامية؟
٣. كيف تؤثر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية في تشكيل وتطبيق الضوابط الإعلامية؟
٤. ما هي الأسباب الكامنة وراء الفجوة بين النصوص القانونية والممارسات الإعلامية الفعلية؟
٥. كيف يمكن الاستفادة من نموذج PESTEL في إعادة صياغة السياسات والتوصيات الإعلامية لتكون أكثر تفاعلًا مع المتغيرات الراهنة؟
٦. ما نوع الإصلاحات المؤسسية والتشريعية اللازمة لتحقيق توازن بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية؟

الأهمية:

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية وأكاديمية نظراً لسدها فجوة معرفية حول موضوع تشريعات الإعلام والأخلاقيات في العالم العربي باستخدام تحليل شامل ومستند إلى نموذج PESTEL. كما تُعد الدراسة ذات أهمية تطبيقية؛ إذ توفر إطارًا لصياغة سياسات تشريعية وأخلاقية حديثة تواكب التحولات الرقمية. ومن الناحية المجتمعية، تُسهم الدراسة في بناء ثقافة إعلامية شفافة ومسؤولة تعزز ثقة الجمهور وتدعم حرية التعبير ضمن بيئة تنظيمية متوازنة.

وتنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية ومجتمعية، خاصة في ظل التحولات العميقة التي يشهدها المشهد الإعلامي العربي والعالمي على حد سواء. ويتجلى ذلك من خلال المحاور التالية:

١. أهمية علمية وأكاديمية:

- يُسهم البحث في سد فجوة معرفية مهمة تتعلق بضعف الدراسات التي تتناول الضوابط التشريعية والأخلاقية في الإعلام العربي من منظور شامل ومركب، باستخدام أدوات تحليل استراتيجية مثل **نموذج PESTEL**، والذي لا يزال استخدامه محدودًا في الدراسات الإعلامية باللغة العربية.
- يعزز البحث من تأصيل البعد الأخلاقي في دراسات الاتصال، الذي غالبًا ما يُنظر إليه كمجال نظري غير مُفعّل في سياق الإعلام الرقمي.

- يقدم إطارًا منهجيًا يصلح كأساس لأبحاث مستقبلية تهتم بتقويم السياسات الإعلامية من منظور متعدد الأبعاد.

٢. أهمية تطبيقية ومهنية:

- يتيح البحث للمؤسسات الإعلامية، والمشرعين، والهيئات الرقابية فهماً أعمق للبيئة الخارجية التي تؤثر في أدائهم، بما في ذلك المتغيرات السياسية والتكنولوجية والاجتماعية التي غالبًا ما يتم تجاهلها عند صياغة القوانين أو المواثيق الأخلاقية.
- يُسهم في صياغة توصيات عملية يمكن أن تساهم في تحسين التشريعات الإعلامية العربية، وتطوير مواثيق أخلاقية تتلاءم مع الإعلام الرقمي والمحتوى العابر للحدود.

٣. أهمية مجتمعية:

- في ظل تصاعد التأثير الإعلامي على القيم والهوية والرأي العام، فإن تطوير أُطر تشريعية وأخلاقية فعالة يُعد من مقومات حماية النسيج الاجتماعي والضمان الأساسي لبيئة إعلامية مسؤولة.
- كما أن تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الإعلامي يُسهم في بناء ثقة الجمهور، وهو عنصر جوهري في أي نظام إعلامي يسعى نحو الاستدامة والديمقراطية.

باختصار، فإن هذا البحث لا يقتصر على الجانب الأكاديمي فقط، بل يُمثل أيضًا أداة تحليلية تسهم في تطوير الإعلام العربي، من خلال تعزيز الضبط الأخلاقي والتشريعي بشكل يتوافق مع المتغيرات الحديثة دون المساس بحرية التعبير أو حق الجمهور في المعرفة.

الأهداف:

تهدف الدراسة إلى:

- **التحليل النقدي للضوابط الحالية:** تقييم التشريعات والمواثيق الأخلاقية في ضوء التطورات الرقمية.
- **استكشاف التحديات المتعددة الأبعاد:** تحليل التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والبيئي والقانوني على ممارسات الإعلام.
- **الكشف عن فجوة التطبيق:** مقارنة النصوص القانونية مع الممارسات الفعلية لتحديد نسب الفجوات (مثل مؤشر.(Gap Index
- **اقتراح تصور إصلاحي مستقبلي:** تقديم توصيات عملية لتحديث التشريعات ومواثيق الشرف الإعلامي.
- **توظيف نموذج PESTEL** استخدام النموذج كأداة تحليلية شاملة توضح البيئة الخارجية المؤثرة على الإعلام العربي.

الإجراءات المنهجية:

تعتمد الدراسة على منهجية تحليلية وصفية، جمعًا بين مراجعة الأدبيات ودراسة وثائقية مقارنة. وتشمل الإجراءات:

١. **المنهج الوصفي التحليلي:** توصيف الوضع الحالي للضوابط التشريعية والأخلاقية.

٢. **منهج تحليل السياسات والنماذج البيئية :(PESTEL)** تحليل تأثير الأبعاد الستة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية، والقانونية)
٣. **إجراء :Meta-Analysis** مراجعة أكثر من خمسين دراسة حول التشريعات الإعلامية والأخلاقيات لتجميع النتائج وتحديد الفجوات.
٤. **أدوات جمع المعلومات :**تحليل الوثائق الرسمية، القوانين الوطنية، مواثيق الشرف الصحفي، وتقارير المنظمات الدولية (مثل اليونسكو ومنظمات حقوق الصحافة)
٥. **عينة التحليل :**التركيز على ثلاث دول عربية (مصر، الأردن، تونس) نظرًا لتباين أنظمتها السياسية والإعلامية ومستوى تحديث تشريعاتها.
٦. **محددات البحث :**التغطية الزمانية (٢٠١٥–٢٠٢٤) والمجالات المتعلقة بالإعلام الرقمي والمحتوى التفاعلي.

المتن: تحليل الضوابط التشريعية والأخلاقية باستخدام نموذجPESTEL :

يعتمد هذا القسم من البحث على تطبيق نموذج **PESTEL**لتحليل البيئة الكلية التي تؤثر على تشريعات الإعلام وضوابطه الأخلاقية في السياق العربي. ويساعد النموذج على فهم الأبعاد المتداخلة التي تُشكل البيئة المؤثرة في دراسات الاتصال والإعلام، مما يتيح تقييمًا أكثر شمولية للواقع والمستقبل.

أولاً: البُعد السياسي (Political) :

- الوضع الحالي: تعتمد السياسات الإعلامية في معظم الدول العربية على قوانين غامضة مثل عبارة "الإضرار بالأمن القومي"، ما يجعلها أدوات للتحكم السياسي أكثر منها ضمان حرية التعبير.
- Gap Index: تقدر الفجوة بين الحقوق القانونية والممارسات الواقعية بـ٣٥–٤٥%، استنادًا إلى مقارنة نصوص القوانين والآراء التطبيقية للصحفيين.
- التوصية: تحديث التشريعات لتشمل نصوصاً تضمن حرية التعبير الأكاديمي وتلغي المواد القانونية المبهمة

ثانيًا: البُعد الاقتصادي (Economic) :

- الوضع الحالي: تعاني المؤسسات الإعلامية من تبعية مالية للمعلنين والجهات الحكومية، مما يؤثر على استقلاليتها.
- Gap Index: حوالي ٤٠%، نتيجة لعدم وجود قوانين واضحة تنظم "الإفصاح عن المصالح" وتمويل الإعلام المستقل.
- التوصية: سن تشريعات تفرض الشفافية في التمويل وتعزل التحرير عن الضغوط الاقتصادية.

ثالثًا: البُعد الاجتماعي (Social) :

- الوضع الحالي: لا تعكس الممارسات الإعلامية تنوع المجتمعات العربية؛ إذ يتم تجاهل قضايا النوع الاجتماعي والتنوع الثقافي بشكل فعال.
- Gap Index: حوالي ٥٠%، بسبب ضعف التمثيل الحقيقي للمجتمع.
- التوصية: تحديث مواثيق الأخلاق الإعلامية لتشمل قيم التنوع والهوية مع آليات رقابية للتأكد من تطبيقها.

رابعًا: البُعد التكنولوجي (Technological) :

- الوضع الحالي: معظم التشريعات الإعلامية لا تتناول مفاهيم الإعلام الرقمي مثل الذكاء الاصطناعي وصحافة البيانات.
- Gap Index: حوالي ٦٠%، حيث توجد قوانين تقليدية لا تواكب التطورات التكنولوجية.
- التوصية: إصدار تشريعات جديدة متخصصة في الإعلام الرقمي تتضمن قواعد خاصة بالتعامل مع الخوارزميات والتحقق الرقمي للمعلومات.

خامسًا: البُعد البيئي (Environmental) :

- الوضع الحالي: يفتقر الإعلام العربي إلى تناول قضايا البيئة في سياق إنتاج المحتوى، مع غياب معايير الاستدامة البيئية في المواثيق الأخلاقية.
- Gap Index: حوالي ٧٠%، مما يعكس إهمالًا شبه كامل للبعد البيئي في التشريعات والممارسات الإعلامية.
- التوصية: إدراج معايير إعلام بيئي ضمن المواثيق وتحديث المناهج الأكاديمية لتعزيز الوعي بالاستدامة.

سادسًا: البُعد القانوني (Legal) :

- الوضع الحالي: تعتمد قوانين الإعلام في العالم العربي على نصوص قديمة لا تتناول الواقع الرقمي الجديد (المحتوى المولّد آلياً، البودكاست...)، كما توجد ازدواجية في بعض التشريعات.
- Gap Index: تتراوح بين ٤٥–٥٥%، مما يؤكد الحاجة لتحديث شامل للقوانين.
- التوصية: تحديث القوانين الإعلامية للفصل بوضوح بين الإعلام التقليدي والرقمي، وضمان حماية الباحثين والصحفيين عند تناول موضوعات نقدية.

النتائج العامة:

تشير نتائج الدراسة إلى وجود فجوة واسعة بين النصوص القانونية والمواثيق الأخلاقية والممارسات الفعلية داخل المؤسسات الإعلامية العربية. من أبرز النتائج:

- **ضعف التحديث القانوني:** حيث تعاني التشريعات القائمة من التقادم وعدم تضمينها للجوانب الرقمية.

- **مواثيق أخلاقية رمزية:** تفشل في تطبيقها بسبب غياب آليات الرقابة المستقلة.
- **تأثير سياسي مباشر :**تُقيد التشريعات حرية التعبير وتؤثر في استقلالية المؤسسات.
- **تبعية اقتصادية :**تؤدي إلى انحياز في القرارات التحريرية.
- **تجاهل القضايا البيئية :**يظهر في غياب معايير الإعلام البيئي.
- **عدم توافق مع التطورات التكنولوجية :**ما يخلق ثغرات في التعامل مع الإعلام الرقمي.

توصيات البحث:

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

١. **على المستوى التشريعي:**

- تحديث التشريعات الإعلامية لتشمل الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي.
- إلغاء المواد القانونية الغامضة واستبدالها بنصوص تضمن حقوق التعبير دون استغلال سياسي.
- سنّ تشريعات متخصصة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام.

٢. **على المستوى الأخلاقي والمهني:**

- إعادة صياغة مواثيق الشرف الإعلامي بما يتناسب مع تطورات العصر الرقمي، وتحديد آليات تنفيذ ورقابة واضحة.
- إلزام المؤسسات الإعلامية بتطبيق معايير أخلاقية صارمة عبر هيئات رقابية مستقلة.

٣. **على المستوى المؤسسي والحوكمي:**

- تأسيس هيئات تنظيم إعلامية مستقلة تتمتع بالشفافية.
- تعزيز التدريب المهني للصحفيين والإعلاميين في مجالات القانون الإعلامي وأخلاقيات النشر والتحقق الرقمي.

٤. **على المستوى التعليمي والأكاديمي:**

- إدماج البعد الأخلاقي والتشريعي في مناهج كليات الإعلام.
- تحفيز البحث العلمي في قضايا الإعلام الرقمي وحقول الحوكمة والأخلاقيات.
- **على المستوى الإقليمي والدولي:**
- تعزيز التعاون العربي لتوحيد المعايير الإعلامية والأخلاقية عبر "ميثاق شرف إعلامي عربي موحّد."
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في تطوير التشريعات الإعلامية.

الخاتمة:

تظهر الدراسة أن الضوابط التشريعية والأخلاقية في العالم العربي لا تواكب التحولات الرقمية السريعة؛ إذ تظل القوانين والمواثيق الإعلامية قائمة على أطر قديمة وتفتقر إلى تطبيق فعلي. وفي ظل تسارع تقنيات الإنتاج الإعلامي وتأثير الخوارزميات والمنصات الرقمية، تصبح الحاجة ملحّة لإصلاح شامل يتضمن تحديث التشريعات ومواثيق الشرف، مع اعتماد نموذج PESTEL كأداة تحليل استراتيجية دائمة.

تدعو الدراسة إلى مقاربة إصلاحية متكاملة تجمع بين الجانب التشريعي والأخلاقي والتقني والبيئي، مما يسهم في بناء نظام إعلامي شفاف ومستدام يحافظ على حرية التعبير ويضمن مسؤولية اجتماعية متوازنة. إن النتائج والتوصيات المقترحة توفر خارطة طريق واضحة لمستقبل الحوكمة الإعلامية في العالم العربي، متماشية مع متطلبات العصر الرقمي.

الرسوم البيانية:

الرسم البياني ١: تحليل PESTEL للضوابط التشريعية والأخلاقية في الإعلام العربي:

رسم توضيحي يبيّن تأثير كل بُعد من أبعاد نموذج PESTEL على الضوابط الإعلامية، مع إشارة إلى درجة التأثير (منخفض – متوسط – مرتفع).

البعد	تأثيره على الإعلام العربي	ملاحظات تحليلية
سياسي	مرتفع	تشريعات مقيدة، رقابة حكومية مباشرة
اقتصادي	مرتفع	تبعية للإعلانات، ضعف التمويل المستقل
اجتماعي	متوسط	تحولات سكانية وثقافية تؤثر على المحتوى
تكنولوجي	مرتفع	غياب قوانين متخصصة بالتقنيات الحديثة
بيئي	منخفض	غياب محتوى بيئي، لا توجد مواثيق بيئية
قانوني	مرتفع	قوانين قديمة، ازدواجية في التشريعات

شكل (١): تحليل PESTEL للبيئة المؤثرة على الضوابط التشريعية والأخلاقية في الإعلام العربي.

الرسم البياني ٢: فجوة التطبيق بين النصوص والممارسات الإعلامية:

رسم عمودي يُظهر الفجوة بين "النصوص الرسمية" (القوانين والمواثيق) و"الممارسات الفعلية" في خمس محاور رئيسية:

المحور	النصوص الرسمية	الممارسات الفعلية
حرية التعبير	٧٥%	٤٥%
الحياد والاستقلالية	٧٠%	٣٥%
حماية الخصوصية	٦٠%	٣٠%
أخلاقيات التحقق من المعلومات	٨٠%	٤٠%
الشفافية والمساءلة	٦٥%	٢٥%

شكل (٢): فجوة بين النصوص القانونية/الأخلاقية والممارسة الإعلامية الفعلية.

المراجع:

1. Gillespie, T. (2018). *Custodians of the Internet: Platforms, Content Moderation, and the Hidden Decisions That Shape Social Media*. Yale University Press.
2. Couldry, N., & Mejias, U. A. (2019). *The Costs of Connection: How Data is Colonizing Human Life and Appropriating It for Capitalism*. Stanford University Press.
3. UNESCO. (2021). *World Trends in Freedom of Expression and Media Development: Global Report 2021*. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

٤. Hassan, R. (2020). تحديات الإعلام الرقمي العربي: دراسة نقدية في التشريعات والسياسات. *مجلة علوم الإعلام والاتصال*، ٢٢ (3)، ٤٥–66.

5. Aldarini, S. (2021). Media Law and Press Freedom in the Arab World: Between Reform and Repression. *Arab Media & Society Journal*, 32(2), 88–104.
6. Reporters Without Borders. (2023). *Press Freedom Index*. Retrieved from https://rsf.org/en/index
7. Arab Reporters for Investigative Journalism (ARIJ). (2022). *Ethics and Integrity in Arab Investigative Journalism*. Retrieved from https://arij.net
8. European Commission. (2020). *Regulating Digital Platforms: EU Legislative Framework*. Retrieved from https://ec.europa.eu
9. Pew Research Center. (2021). *Public Attitudes Toward Data Privacy and Social Media Ethics*. Retrieved from https://pewresearch.org
10. El Dahshan, M. (2022). Legal Pluralism and Digital Rights in the MENA Region. *Digital Policy Studies*, 14(1), 59–76.